

بحار الأنوار

[231] يتكلم في توحيد الله فقال: أول عبادة الله معرفته إلى آخر الخطبة. (1) جا: عن الحسن بن حمزة مثله بتغيير ما. بيان: مليا أي طويلا. والانتفاض: شبه الارتعاد والاقشعرار. قوله عليه السلام: أول عبادة الله أي أشرفها وأقدمها زمانا ورتبة لاشتراط قبول سائر الطاعات بها، وأصل المعرفة التوحيد، إذ مع إثبات الشريك أو القول بتركب الذات أو زيادة الصفات يلزم القول بالامكان فلم يعرف المشرك الواجب ولم يثبتته، ونظام التوحيد وتمامه نفي الصفات الزائدة الموجودة عنه إذ أول التوحيد نفي الشريك، ثم نفي التركب ثم نفي الصفات الزائدة، فهذا كما له ونظامه، ثم استدل عليه السلام على نفي زيادة الصفات ويمكن تقريره بوجه: الأول: أن يكون إشارة إلى دليلين: الأول أن كل صفة وموصوف لابد من أن يكونا مخلوقين إذا لصفة محتاجة إلى الموصوف لقيامها به وهو ظاهر، والموصوف محتاج إلى الصفة في كماله والصفة غيره، وكل محتاج إلى الغير ممكن فلا يكون شئ منهما واجبا ولا المركب منهما، فثبت احتياجهما إلى علة ثالثة ليس بموصوف ولا صفة وإلا لعاد المحذور. الثاني: أن الصانع لابد أن يكون كاملا أزلا وأبدا لشهادة جميع العقول به فلا بد من أن تكون الصفات الزائدة مقارنة له غير منفكة عنه، ويجوز قدم الجميع لبطلان تعدد القدماء فيلزم حدوث الذات والصفات معا فلا يكون شئ منها واجبا فالمراد بقوله: شهادة كل موصوف وصفة شهادة كل موصوف فرض كونه صانعا وصفته، أو الصفات اللازمة للذوات الوجه الثاني أن يكون إشارة إلى دليلين على وجه آخر: الأول: أنه لو كانت له تعالى صفات زائدة لكانت ممكنة لامتناع تعدد الواجب، ولا يجوز أن يكون الواجب موجدا لها إما لامتناع كون الشئ قابلا وفاعلا لشئ واحد، أو لان تأثير الواجب فيها يتوقف على اتصافه بتلك الصفات إذ لو لم يتوقف

(1) يوجد في ص 149 من أمالي المفيد المطبوع

في النجف مع اختلافات وإسقاطات كثيرة.